التوجّهات العالميّة وتحدّياتها إنسانَ اليوم

رينه كُورتاثَر(*)

١

هنالك منطلقات كثيرة يمكن الركون إليها لتحليل ما نلاحظه في البشريّة من توجّهات أساسيّة وتقويمه. فعلامات الأزمنة تنطوي دومًا على نسبة لا بأس بها من الالتباسات، وهي تفسح في المجال أمام الرؤى المتشائمة وأمام الرجاء والتفاؤل على حدّ سواء. إنّ علامات الموت وعلامات الحياة تعيش جنبًا إلى جنب. لذا فإنّ هذا المقال لا يدّعي إبراز وجهة النظر الوحيدة في التوجّهات العالميّة وما تطلقه من تحدّيات لإنسان اليوم، بل إنّه يبغي عرضَ وجهة نظر معيّنة في تلك التوجّهات وتحدّياتها. وإنّي مدرك أنّ نظرتي محدودة: محدودة لأنّها لا تشمل المسألة بكاملها، ولأنّها قد لا تخلو من الانحياز.

وجهة نظري هي وجهة نظر عالِم اقتصادٍ تشيليّ ناضلَ طوال سبعة عشر عامًا لتعود الديمقراطيّة إلى بلاده. كان مستشارًا قانونيًّا لدى النقابات، وجاهد في صفوف حزبٍ سياسيّ، وعمل على إعداد طروحات بديلة لطروحات الحكومة آنذاك، وانتمى إلى الجماعات المسيحيّة في

(*) René Cortázar وزير العمل سابقًا في تشيلي. نصّه المنشور هنا محاضرة ألقاها أصلًا بالإسبانيّة في مدينة هونغ كونغ ضمن إطار مؤتمرٍ عالميّ للجماعات الحياة المسيحيّة أُقيم بين ٢١ و ٣٠ تمّوز/ يوليو ١٩٩٤ واشترك فيه ناقل المقال. وقد تُرجم النصّ ـ بإذن من صاحبه ـ كاملًا، باستثناء ما جاء هنا في الصفحة الأخيرة وهو مختصَر.

كنف كنيسته ورعايتها الدائمة. إنّها نظرة إنسانٍ من التشيلي احتفل، في آذار/ مارس ١٩٩٠، بعودة بلاده إلى الديمقراطيّة، وراح يرجو تطوّرها ضمن أُطر العدالة الاجتماعيّة والمشاركة. كما أنّه شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعيّة طوال السنوات الأربع التي دامت فيها أوّل حكومة ديمقراطيّة في وطنه، فسعى لعقد اتّفاقات بين العمّال وأرباب العمل، وسنّ قوانين للعمل أكثر عدالة، وتشجيع مبادراتٍ جديدة تؤهّل الشباب العاطلين عن العمل. إنّه شخص مقتنع أشدّ الاقتناع بأنّه لا بدّ لأهدافنا الاقتصاديّة والاجتماعيّة أن تقوَّم دومًا في ضوء ما ينتظره الفقراء. إنّه تشيليّ يثق، بكلّ ما يعمر قلبه من رجاء، بأنّ مستقبل بلاده سوف يكون عظيمًا، وإنّ قلبه يفيض تفاؤلًا ـ على نحوٍ قد يرى بعضهم أنّه غير مبرّر ـ في ما يخصّ الفُرص الجديدة التي يتيحها لنا التاريخ.

لست أدّعي أنّ ما سوف أعرضه الآن من أفكار سيناسب الجميع، فلكلٍّ رأيه، وكلٌّ منّا ينظر إلى العالم من منطلق واقعه الخاصّ. إلاّ أنّي أتوخّى بعث عمليّة تفكيرٍ مشترك تساعدنا على رسم معالم رؤية موحَّدة نرى بها العالمَ الذي نعيش فيه، انطلاقًا من مساهمة كلّ واحدٍ منّا في هذا العمل الجماعيّ. وهاكم مساهمتي:

١ ـ المقدّمة

نعيش في عالم مليء بالمتناقضات. فلئن نظرنا إلى واقع اليوم، رأينا أنّ فيه من الأضواء قدرَ ما فيه من الظلال، وفيه من الحالات ما يختلف كلّ الاختلاف بين منطقة وأخرى. إلاّ أنّنا نستطيع التأكيد، أمامَ ما يجري بوجه الإجمال على سطح كوكبنا، أنّنا نختتم هذا القرن ولدينا من التفاؤل ما لم يكن لنا أن نتخيّله في نصفه الأوّل، إذ قامت شرقًا وغربًا حكومات ديكتاتوريّة مستبدّة، واندلعت حربان عالميّتان تميّزتا بعنف لم يسبق له مثيل، وعصفت بالاقتصاد العالميّ أزمة من أشدّ ما عرفه التاريخ.

٢ ـ التوجّهات الأساسيّة الخمسة

أودّ الآن أن أرسم، من خلال توجّهاتٍ أساسيّةٍ خمسة نلمسها، بحسب رأيي، في عالمنا، تغارباتِ الواقع الذي نعيش فيه، إلى جانب الإمكانات التي تطلّ في آفاق المستقبل الآتي. فكلٌّ منها يحمل في طيّاته أضواءه والظلالَ التي تواكب كلَّ تقدّم تاريخيّ بخطواته إلى الأمام واحجامه إلى الوراء، وتطلّعاته التي قد لا تخلو من الالتباسات.

أ ـ التوجّه الأوّل: الثورة التكنولوجيّة

ما زالت التبدّلات في ميدان التكنولوجيا تُثير دهشتنا، إن لجهة سرعتها أو لجهة ما تأتي به من تجديد.

فالتقدُّم في وسائل الإعلام يُتيح للناس تلقُّف الخبر بطريقةٍ متجدِّدة دائماً من خلال شبكات التلفزة العالميّة. وقد بدأت هذه النزعة تؤثّر في السياسة والمجتمع كما يظهر ذلك بوضوح في الكثير من البلدان. ومظهر من مظاهر ذلك التأثير هو تضاؤل قدرات النُّظُم السياسيّة الدكتاتوريّة أو نخبة البلدان على مراقبة ما يصل إلى الأفراد من أخبار أو تأويلهم إيّاها.

وهذه التبدّلات في وسائل الإعلام والتواصل، تُتيح أيضًا مزيدًا من القدرات للأشخاص، والمنشآت الصغيرة، والجماعات التي لا تتمتّع إلاّ بإمكانات محدودة. فتكاليف أحدث التقنيّات في ميادين التواصل تدنّت، وإن هي ما زالت ترهق كواهل الكثيرين، إلاّ أنّ تلك الاختراعات الحديثة لم تعد وقفًا على البلدان أو المنظّمات الأغنى، بل صارت في متناول الأشخاص أو المنظّمات الأصغر. وعليه يُتاح الآن المجال لهؤلاء كي يضطلعوا بدور أهمّ على الصعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة في بلادهم أو منطقتهم. وتلكم هي المفارقة: وسائل التواصل تجعل الاقتصاد والمجتمع أشمل، وفي الوقت نفسه توفّر مزيدًا من الإمكانات للأفراد والمنظّمات الأصغر.

ب ـ التوجّه الثاني: تنامي تيّار الديمقراطيّة

في الربع الأخير من هذا القرن لاحظنا أنّ الديكتاتوريّات التي بدت الأقوى في العالم، سواء الشيوعيّة منها أو اليمينيّة المتطرّفة، كانت في الحقيقة ضعيفة. ورأينا كيف انتقل عدد كبير من هذه الأنظمة السياسيّة إلى الديمقراطيّة أو إلى أوجهٍ من الحكم السياسيّ أقلّ عنفًا وبطشًا. والمسيرة، هي، دون شكّ، بطيئة، كما حصل ذلك لدى قيام الديمقراطيّات التي هي الآن مستقرّة. إلاّ أنّ وجهة التبدّل تبدو الآن مجدّدة واضحة المعالم، حتّى إنّنا نلاحظ كيف تسعى الأنظمة غير الديمقراطيّة لإيجاد مبرّر لشرعيّتها في المبادئ الديمقراطيّة، وهي تواجه اليوم، عادةً، مراقبةً من المواطنين أدقّ وأنفذ.

ويرافق الاتّجاه نحو الديمقراطيّة، في كثير من البلدان، مطالبةُ عدد من القوميّات بأن يُعترف بها إذ تسعى للتعبير عن هويّاتها الخاصّة. وهذا ما نلمسه اليوم في عدّة بلدان بأفريقيا، كما أنّ هذا الموقف أشدّ بروزًا في المناطق التي حُرمت طويلًا التعبيرَ عن تلك الهويّة الخاصّة (أوربّا الشرقيّة، بلدان الاتّحاد السوفياتيّ الأسبق، كاتالونيا في إسبانيا).

ونلاحظ ضرورة الاعتراف بالهويّة الخاصّة، والتعبير عنها، في حياة الجماعات أو التكتّلات التي تكوّن الأوطان. وإنّها لتتجلّى في السعي للمزيد من التركيز على استقلاليّة المناطق في كثير من بلدان العالم، كما في الانتماء إلى التنظيمات التي تُدعى «الوسيطة»: كالنقابات، والتعاونيّات، والجمعيّات القرويّة، والكنائس، والمنظّمات المهنيّة، وجمعيّات أولياء الطلبة، والتجمّعات الرياضيّة أو الفنّيّة. فهذه التنظيمات «الوسيطة» هي، بدورها، نوع من تطوير الديمقراطيّة، إذ تجعلها أكثر جماعيّةً، فتوفّر للمواطنين سُبُل المشاركة الأكثر تنوّعًا.

وهذه المسيرة نحو المزيد من الديمقراطيّة، إذ تُتيح ازديادًا في المشاركة، باتت تؤمّن للأفراد والمواطنين، في أيّامنا، أهمّيّة كبرى وتوفّر لهم فُرَصَ الاضطلاع بدور أفعل في تطوير البلاد على الصعيد السياسيّ.

وقد ساعد، إلى حدّ معيّن، في تثبيت هذه الظاهرة، نهايةُ الحرب الباردة، ممّا أزال النزاع الأساسيّ الذي طالما ناءَ بعبئه على العلاقات الدوليّة وحتّى على الحياة الداخليّة في عدّةِ جماعاتٍ وطنيّة، وسهّل التحرّر السياسيّ في كثير من مناطق الأرض.

والغريب أنّ هذا التطوّر نحو المزيد من الديمقراطيّة، الذي يبدو علامةً إيجابيّةً بنّاءةً من علامات الأزمنة ـ خاصّة إذا ما لاحظنا أنّ ازدياد الحرّيّة السياسيّة يصحبه عامّةً احترامُ حقوق الإنسان احترامًا أصدقَ وأفعل ـ هو على طرفَي نقيض مع الصراعات الشرسة، ذات الطابع العرقيّ، التي رافقت هذا المزيد من الحرّيّة السياسيّة في عددٍ غير قليل من البلدان، كيوغسلافيا السابقة على سبيل المثال. فقد أتاحت نهاية الحرب الباردة نشوء نزاعات متعدّدة الأنواع لا يربط بينها أيّ منطق مشترك.

ويلاحَظ أيضًا، في البلدان الديمقراطيّة العريقة ضمن العالم المعروف بالمتقدّم، متطلّباتٌ جديدة في ما يخصّ النزاهة السياسيّة، وشجب صريح لأنواع الفساد. وتُسمَع أصوات مدوّية يرفعها المواطنون حول هذه الموضوعات، من إيطاليا إلى اليابان، كما في البلدان النامية كالبرازيل أو فنزويلا. وما يحصل في أيّ من هذه البلدان، يدخل، في اليوم نفسه، بفضل تقدّم وسائل الإعلام، إلى عقر دُور سكّان البلاد التي تعاني من مشاكل مماثلة، ممّا يكوّن نظرةً شاملةً لما هو مقبول أو غير مقبول من جهة تصرّفات السلطات في الدول المعنيّة. وفي جميع البلدان يتزايد طلب تحسين نوعيّة السياسة، أي تحسين نوعيّة الأشخاص وعلاقاتهم بالأشخاص الآخرين.

تلكم هي الظاهرة التي نريد أن نبرزها: إنّ تطوّر السياسة، وخاصّة تنامي تيّار الديمقراطيّة، والمطالبة الجديدة بتحسين نوعيّة السياسة، أولت الأشخاص دورًا أهمّ، وبيّنت ضرورة ازدياد علاقاتهم بالأشخاص الآخرين.

ج ـ التوجّه الثالث: التطوّر

إنّ أقصى درجات التضارب، وأقوى تيّارات التفاؤل والتشاؤم، وأبرز تعايش بين الأضواء والظلال، نجدها في التوجّه الثالث هذا، أعني التطوّر.

فمن جهة، ثمّة التفاؤل بالتقدّم، إذ تتأكّد اليوم، في الكثير من مناطق العالم، ثقةٌ أكبر بإمكانيّة التطوّر. ومن أهمّ أسباب ذلك التفاؤل التقدُّم الذي أحرزته بلاد منطقة آسيا المجاورة المحيطَ الهادي. فتلك البلدان نعمت، منذ نحو ربع قرن، بنموّ فاقت وتيرتُه وتيرةَ نموّ البلدان الغنيّة ثلاثة أضعاف. وفي الوقت نفسه توزّع مداخيلها على نحوٍ أعدل ممّا هو عند الأخرى، فيُترجَم بتقلّصٍ كبير في الطبقة الفقيرة. ومنذ أقلّ من ثلاثين سنة كان إنتاجها يوازي نصف إنتاج الولايات المتّحدة وثلث إنتاج أوروبّا، في حين سيتجاوزهما في آخر هذا القرن. وزخمُ هذه البلدان لا يقتصر على ميدان الاقتصاد، بل إنّه يزداد قوّةً في ميدان الثقافة أيضًا.

والجدير بالذكر أنّ هذه الدول لا تملك ثروات طبيعيّة كبيرة، بل العكس هو الصحيح. ولم تُمطَ على نحوٍ مفاجئ هباتٍ ماديّةً أتاحت لها تكوينَ رؤوس أموال عظيمة. إنّها مجتمعات نجحت في تنظيم عملٍ خلاّق على الرغم من الظروف الصعبة جدًّا التي غالبًا ما رافقته؛ مجتمعات توصّلت إلى أن يزيد الأشخاص فيها جهدهم في التوفير من أجل الأجيال المقبلة، وكوّنت شعوبها بطريقةٍ تساهم بعملها الخلاّق هذا في دفع عجلة النموّ، ونظّمت مختلف أوجه حياتهم الاجتماعيّة في هذا السبيل.

وها إنّ التقدُّم يأخذ طريقه إلى عدّة بلدان في أمريكا اللاتينيّة أيضًا، وهي المنطقة الثانية في العالم نسبةً إلى ازدياد النموّ، مع ميّزاتها الخاصّة، طبعًا.

وفي مقابل هذا الواقع، وخلافًا عنه، تلفت النظرَ حالةُ بلدان أُخرى كثيرة في العالم، وهي لا تعيش في ترقّب التقدُّم، بل في اليأس بسبب فقرها المتزايد وانعدام الفرص المتاحة لها. وهذا ما يحصل، على سبيل

المثال، في عدد كبير من دول أفريقيا وآسيا بعد أن انخفض فيها الدخل الفرديّ طوال العقدين المنصرمين، وزاد فيها الفقر في حين ازداد دينها الخارجيّ، وهي تواجه مشكلات خطيرة في شؤونٍ حيويّة كمثل التربية وسوء تغذية الأطفال. وفي بلدان أخرى من تلك المناطق عينها، نلاحظ، إلى جانب مواطن التشاؤم التي ذكرناها، أضواءً تبعث على التفاؤل بمستقبلها. ولكن نلاحظ فيها خاصّةً وفرةً من المواهب، والتقاليد، والقيم الثقافيّة والإنسانيّة، ممّا يؤمّن رفدًا لا بديل عنه لتنميةٍ بشريّةٍ أشمل وأكمل.

وإلى جانب تفاؤل الكثير من البلدان واتّساع رقعة نموّها، وكذلك إلى جانب مراوحة بلدانٍ أخرى كثيرة وشعورها بالحرمان، هناك في عدّة بلدان متطوّرة، لاسيّما في أوروبّا، إحساس بأنّ نمط التعصرن المتّبع قد استُنفِدَ، وبأنّه يجب، إلى حدّ ما، وضعُه موضعَ التساؤل. فقد بدأ الناس ثمّة يشكّون في المستقبل وفي عمليّة تجميع الثروات التي تعطّل الطبيعة وتضعف الجماعة. وكثيرون يبحثون، وإن في شيءٍ من عدم الوضوح، عن بدائل الطريق المتّبع حتّى الآن.

وبالعودة إلى السلبيّات التي ذكرناها آنفًا في ما يخصّ النموّ، فإنّها ظاهرة لا في البلدان التي لم تستطع إلى الآن ولوج باب التطوّر وحدها، بل في تلك التي تتقدّم أيضًا، فلا تزال قائمةً فيها مشكلاتٌ بسبب غياب العدل والعدالة. والفوارق بين الأغنياء والفقراء ما زالت تزداد في جهات كثيرة من العالم سواء المتقدّم أو الذي ما برح في طور النموّ. وما لم تطبّق شروط العدالة، فلن يتحقّق أحدُ أهمّ أهداف التطوّر، وأحد المطالب الأساسيّة ليستطيع التطوّرُ أن يستمرَّ عبر الزمن. فالتطوّر الدائم يفرض أن يتوصّل أعضاء المجتمع إلى توافقات أساسيّة في التوجّهات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الكبرى، وأن يخلقوا جوًّا من التعاون بين أهمّ الفاعلين على الساحة الاجتماعيّة والسياسيّة. وهذا التعاون وهذه التوافقات الأساسيّة لا يمكنها أن تقوم ما لم يستفد مختلف قطاعاتِ المجتمع من التقدّم على نحوٍ عادل. لذا فليست العدالة قيمةً بحدّ ذاتها فقط، بل إنّها فَرْض لازب ليمكن حكم البلاد ولتثبت تلك البلاد في نموّها.

وما دمنا نأتي على ذكر النموّ، لا مناص من التنبّه إلى المخاطر الناجمة عن تدهور حالة الطبيعة والبيئة: فالهواء والمياه تُلوَّث، والثروات الطبيعيّة تُستغَلّ دون رويّة، وقد نخلّف للأجيال اللاحقة عالمًا أشدّ تشويهًا من الذي ورثناه عن آبائنا. ولكن، والحمد لله، ثمّة وعيٌ متنامٍ لما يتوجّب علينا من احترام الطبيعة. وكذلك الأمر في ما يعود لا إلى ضرورة العمل في سبيل التنمية وحدها، بل من أجل «تنمية دائمة»، أعني تنمية تتناسب والمحافظة على الثروات الطبيعيّة التي سنبقيها إرثًا لأجيال المستقبل.

وهناك موضوع آخر يحمل على الارتياح، هو ظهور وعي من نوع آخر، وإن بطيئًا، يشدّد على أنّ التنمية لا ينبغي أن تقتصر على الماديّات، بل يجب أن تطال أهدافًا أخرى أيضًا غير اقتصاديّة، كمثل عدم التفرقة، والحياة الديمقراطيّة، والمشاركة. ومن هذا المنطلق يجري الكلام الآن أكثر فأكثر لا على ضرورة «التنمية الدائمة» فقط، بل على «التنمية الإنسانيّة الدائمة».

فالأمر الأساسيّ الذي نريد التركيز عليه في ختام هذا المقطع، هو الآتي: في خضمّ قضايا الفقر المتفشّي، وحالة العوز التي ينوء بها الكثيرون، والملابسات المنوطة بمثل هذه التطوّرات التاريخيّة التي نشاهدها، ثمّة ولادة أملٍ جديد بالتقدّم وبنموّ إنسانيّ دائم. ويبدو أنّ هذه الظاهرة لم تعد مرتبطة بالثروات الطبيعيّة وحدها، ولا بالتوصّل السريع إلى الغنى الماديّ، بل بالأشخاص، وبقدرتهم الخلاّقة، وبنوعيّة علاقتهم بالآخرين والطبيعة.

د ـ التوجّه الرابع: النزعة إلى الشموليّة

إنّ سَيْر العالم نحو مزيد من الشموليّة يدعو إلى العجب حقًّا. فوسائل الإعلام تبيّن لنا أنّ كوكبنا يصبح يومًا بعد يوم، وفي كثير من النواحي، أشدّ وحدةً وتكاملًا، علمًا أنّه، من نواحٍ أُخرى، يبدو على كثير من الاختلافات والتناقضات.

وهذا ما نلمسه، مثلاً، في ميدان الاستهلاك: فثمّة صُعُد من هذا القبيل، ونماذج، تُصبح أكثر فأكثر انتشارًا وتشابهًا عند بعض الناس، في حين يقبع بعضهم الآخر في حالة مَن يكاد لا يسدّ رمقه.

نذهب إلى هونغ كونغ فنجد فيها المتوجات والثياب والأطعمة والموسيقى التي نجدها في باريس والقاهرة وبوينس آيرس. وهل من مدينة كبرى في العالم لا يمكنك أن تأكل فيها الهَمْبُرغر، أو تشرب الكوكا كولا، في حين تستمع إلى موسيقى الرُوك أند رُول الإنكليزية وأنتَ لابس بنطالًا من الجينس، ثم تعود إلى منزلك في سيّارة تُويُوتا وتشاهد على تلفازك برنامج بي إن إن C N N لتتعرّف إلى ما يجري في أنحاء المعمور؟.

وهذه النزعة إلى الشمولية لا تُلاحَظ في الاستهلاك أو نمط الحياة فقط، بل في نواحٍ أُخرى من الوجود البشريّ أساسيّة وأهمّ. فهناك مبادرات، شموليّة الأبعاد، تُطلَق للدفاع عن حقوق الإنسان، لتنمية الثقافة، لبناء جماعة عالميّة مبنيّة على روحانيّة مشتركة. فالشبيبة الطالبة المسيحيّة، أو الشبيبة العاملة المسيحيّة، أو فِرَق السيّدة للعائلات المسيحيّة، هي من الحركات الساعية إلى الشموليّة.

ولكن، إلى جانب هذه النزعة إلى الشموليّة في الاستهلاك، والدورة الاقتصاديّة، والتكنولوجيا، والإعلام، والأيديولوجيّات، والكثير من القيم الأخلاقيّة، بدأت ترسّخ في ذهنيّة أكثريّة الناس، ضرورة الاعتراف بثقافاتهم الخاصّة، وأذواقهم وعاداتهم، وأعمالهم وأديانهم وجنسيّاتهم، وأعراقهم ولغاتهم. ويومًا بعد يوم تُطلّ علينا، أو تعود إلينا بعد مدّة احتجاب، قوميّاتٌ وإثنيّات وثقافات ولغات محلّيّة لم تكن قبل ذلك في واجهة الأحداث. فنحن نعيش بين قوّتين، إحداهما جاذبة تسعى لصَهرنا في كيانٍ واحد، والأُخرى نابذة تسعى لأن تعوّض من الأُولى، أو أن توازنها، بإعادة تأكيد هويّتنا الخاصّة ومعنى انتمائنا.

ومع اندماج الأسواق في أسواق أُخرى تكبُر يومًا بعد يوم، تظهر حسناتُ المنشآت والبلدان الأصغر حجمًا، فيتجلّى ذلك بالمفارقة التالية: في عالم يزداد شموليّة، يكتسب الشركاء الأصغر، يومًا بعد يوم، أهمّيّة أعظم. وأسباب تلك النزعة (التي تُرجمت عمليًّا بمزيد من الفوائد تنالها المؤسّسات الأصغر حجمًا، وبميلٍ إلى تحجيم المؤسّسات الكُبرى أو إبطالِ مركزيّتها) مختلفة:

- إنّ تقليلَ الحواجز في وجه المبادلات التجاريّة، أفاد المؤسّسات والبلدان الصغرى، لأنّ ذلك الأمر أتاح لها دخولًا أسهل إلى الأسواق، وكان قبلًا من نصيب المؤسّسات والبلدان الكبرى دون سواها، إذ كانت وحدها قادرةً على دفع ثمن حلّ المشاكل القانونيّة والإداريّة التي تعترض دخولها.

- سُبُل وصول المؤسّسات والبلدان الصغرى إلى أحدث التكنولوجيّات في المعلوماتيّة ووسائل التواصل، وكانت قبلًا في متناول البلدان والمؤسّسات الكبرى فقط.

- من الأسهل على المؤسّسات الصغرى إعادة تنظيم ذاتها وتجديد ما يجب تجديده عندما تمسّ الحاجة إلى ذلك.

- وأخيرًا، من الأسهل على العمّال، في المؤسّسات الصغرى، أن يشعروا بأنّهم أعضاء في عمل مشترك، مع ما يتبع ذلك من نتائج في الحسّ بالمسؤوليّة وعمليّة الإبداع.

وفي المستقبل، سوف نلحظ انخفاضًا في نموّ المؤسّسات الكبرى وتزايدًا في التحالفات الإستراتيجيّة بين المؤسّسات الصغرى. وإنّنا نلحظ منذ اليوم أنّ أكثر من نصف صادرات الولايات المتّحدة الأميركيّة هي من إنتاج مؤسّسات تضمّ أقلّ من عشرين عاملًا.

ومن نتائج هذه العمليّة أنّه قد أصبح الفردُ يومًا بعد يوم، وكذلك

المؤسّسةُ الصغيرة ولكن الفعّالة، والبلدُ الصغيرُ المساحة، والمدينةُ أو الجماعة المحلّيّة، الأوفر حظًّا لمواجهة المنافسة في المجتمع الشموليّ.

إنّها المفارقة التي أردنا ونريد التشديد عليها: في عالم يزداد شموليّةً، وتجانسًا من عدّة نواحٍ، نرى أنّ الأشخاص، والجماعات بمقتنياتها الثقافيّة الخاصّة، والمنظّمات الصغرى، قد ازدادت أهمّيّتها ازديادًا كبيرًا.

هـ ـ التوجّه الخامس: مجتمع المعرفة والتنظيم

سبق أن أشرنا إلى أنّ عنصرًا مهمًّا جدًّا من عناصر التوجّهات التي نحن بصددها، هو ظهور المعرفة والإبداع كفاعلَين أساسيَّين في عمليّة التنمية. وهذا يخلق تبدّلًا، فيتمّ الانتقال من «مجتمع رأسماليّ»، حيث الفاعل الأساسيّ هو الرأس المال المادّيّ والماليّ، إلى «مجتمع المعرفة»، حيث الفاعل الأساسيّ هو قدرة الكائن البشريّ على الخلق، وحيث لا يكون التوظيف ذلك الذي يتمّ في الأرض أو الآلات، بل في الأشخاص أنفسهم. وإن كان مِثالُ المجتمع في العصر الوسيط الفارسُ الإقطاعيّ، وفي المجتمع الرأسماليّ الإنسانُ البرجوازيّ، فإنّه، في مجتمع المعرفة، الشخصُ المتعلّم القادرُ على المساهمة بمؤهّلاته وإبداعه.

ولكي تصبح تلك المعارف منتِجة، يأتي دور التنظيم، أو قُلْ التنظيمات، التي تتكوّن حول مختلف المهمّات كمثل ما ينشأ لدى تصنيعِ منتوجٍ معيَّن، أو إبداعِ تعبيرٍ فنّيّ، أو نَشْرِ معتقدٍ ما. والتنظيم أداة: فستكون فعّالةً بقدر ما تكون متخصّصةً لإنجاح وظيفتها. ولا شكّ أنّ التنظيمات، في مجتمع المعرفة، سوف تقوم بدور أشدّ تأثيرًا من الذي قامت به في الماضي.

فالأمر الذي نريد إبرازه هو أنّ مفتاحَ المستقبل المطلّ علينا، مرادفه المعرفة والإبداع، ولا يمكن فصله عن الأشخاص. والمفتاح هو أيضًا

التنظيم، والتنظيم هذا إنّما يُبْدِع الأشخاص بواسطة اللجوء إلى تقنيّات تكون في خدمة الأشخاص. ويمكن القول على سبيل الخلاصة إنّ جوهر الزمن الذي نحيا فيه إنّما هو الدور الجديد المركزيّ الذي أُنيط بالشخص وعلاقته بالأشخاص الآخرين.

٣ ـ العودة إلى الأساس

نعود إلى ما هو أساسيّ فنقول: المطلوب لأجل مستقبل الإنسانيّة هو أن تزداد مع الأيّام نوعيّة الإنسان الشخص ونوعيّة علاقاته بالآخرين والطبيعة. تلك هي النتيجة البادية من خلال التوجّهات الخمسة التي عرضناها.

٤ ـ الرايات الجديدة والقديمة

ولئن كان الأساس المطلوب هو الإنسان ونوعيّته، فثمّة سؤال يُطرَح علينا: ما هي المُثُل التي يجدها الناس في هذا العالم الجديد الطالع علينا؟ هل هي مناسبة وضروريّة لنكون على مستوى الإمكانات والمسؤوليّات الجديدة؟

أ ـ رايات العالَم أو مُثُله

إنّ واقع البلدان مختلف بين بلد وبلد، إلاّ أنّ التوجّه نحو الشموليّة الذي يقتحم البيوت والأُسَرَ في الولايات المتّحدة أو هونغ كونغ، في أثينا أو ريو ده جنيرو، يتجلّى في ظهور مُثُلٍ أو راياتٍ ينضوي إليها الناس فيوجّهوا بها حياتهم. ومن تلك الرايات التي تستقطبهم بالأفضليّة «الطمع بالمال (...) وحبّ المجد العالميّ الباطل (...) والكبرياء الشديدة» (رياضات إغناطيوس ده لويولا، الرقم ١٤٢). علمًا أنّ شهوة المال ومجدِ الحياة الدنيويّة لا تستحوذ علينا بعنف ظاهر، بل تتّخذ صورة السعي للّذّة والرفاهة وهما في الظاهر أقلّ تطرّفًا من الأهواء التي استبدّت بالإنسان في عصور سابقة.

وتلك الرايات التي تُعرَض علينا تولّد نوعين من ردّات الفعل: من جهةٍ ثمّة حيرةُ فئةٍ لا بأس بها من سكّان البلدان الفقيرة، فهم يجاهدون للبقاء على قيد الحياة، وفي نظرهم تبدو أسباب اللذّة والرفاهية من ضروب الخيال لا سبيل إلى بلوغ عتبتهما؛ ومن جهة أُخرى هناك فئة من الإنسانيّة لا تقلّ عددًا عن الأولى، جعلت من تلك الرايات آلهةً معبودةً توجّه قراراتها، لا بل شرعت تكوِّن معنًى معيّنًا للحياة.

ولا حاجة للإشارة إلى أنّ الذين اختاروا هذه الرايات معاييرَ أساسيّةً لتوجيه حياتهم ـ وغالبًا بحماسةٍ بالغة وكثيرٍ من التضحيات! ـ لم يجدوا السلام والتعزيات المرجوّة، بل الفراغ والشعور بالحرمان فقط. وقد اكتشفوا أنّ السعي إلى «ما سيملكون»، لا إلى ما «سيكونون»، يُفضي بالفقراء وقسم كبير من العالم المتخلّف إلى الشعور بالحرمان والألم، وبالأغنياء وقسم كبيرٍ من العالم المتقدّم إلى الشعور بالحرمان أيضًا والاستلاب.

ولكن لعلّ أحكمَ الرايات سيطرةً على عالمنا الحاضر، وأبلغَها إيذاءً، تلك التي شعارها غياب معنى الحياة. فما يتهافت عليه الناس هو التنمية، والتكنولوجيّات، والشموليّة، والمعارف، وجميعها أدوات يُنتَظَرُ منها أن تكون فعّالةً في خدمة الإنسان، وجميعها أدوات بوسعها زيادة حرّيّة الأشخاص واتّكالهم على ذواتهم. ولكن بعد ذلك لا يعرفون ماذا يفعلون بتلك الحرّيّة، ويقفون حيارى لا يدرون في أيّ اتّجاه يتّجهون، وأيّ توجُّه وأيّ معنى يرسمون لحياتهم الشخصيّة والجماعيّة.

إنّ رايات العالم لم تكتفِ بأنّها أوصلت أتباعَها إلى الشعور بالحرمان، بل ـ ونظرًا إلى الدور المهمّ الجديد الذي أُنيط بالشخص ونوعيّة علاقته بالناس، ونوعيّة علاقة هؤلاء بالطبيعة والبيئة ـ إنّها تحوّلت إلى أجوبة غير شافية وغير مجدية لبناء مستقبلٍ مليء بالآمال للجميع. فالعالم يُطالب الديمقراطيّة بأن تتّخذ لها قادةً يتميّزون بالكفّ النظيف والضمير الحيّ، قادةً يعملون في سبيل الصالح العامّ، كما يُطالب عمليّة

التنمية بأن تواجه التحدّيات، كالفقر والعدالة، وأن تحترم الطبيعة وهويّة مختلف الجماعات. ويطالِبُ مجتمعَ المعرفة أن يكوّن الأشخاص تكوينًا شاملًا متكاملًا. وكلّ ذلك صعب، لا بل مستحيل، إذا اتّجه الكائن البشريّ نحو اللذّة والكماليّات النافلة فحسب، وعاش بدون أن يتحلّى بإدراك معنى حياته إدراكًا واضحًا.

ب ـ راياتُ الإيمان

أمّا نحن، فإنّنا على علم بأنّ هناكَ راياتٍ أُخرى ترفرفَ على «الفسحة العظيمة في ناحية أُورشَليم» على حدّ ما رواه القدّيس إغناطيوس في رياضاته (الرقم ١٣٨)، رايات تدعو إلى «اعتناق الفقر الروحيّ (. . .) وتحمّل العار والهوان لأنّه من هذين الأمرين ينجم التواضع» (الرياضات الروحيّة، الرقم ١٤٦)، وفوق كلّ شيء رايات تطلق النداءات، وتكلّمنا على واجب الرسالة، وعلى الدعوات الشخصيّة والجماعيّة، وتعطي الحياة معناها الحقّ ومذاقها اللذيذ، راياتٍ تكلّم الناس على ما يكونون أكثر منها على ما يملكون.

إنّها رايات تدخل بيوتنا من باب الإعلام، وينبغي أن نحسن التميز بين غثّها وسمينها كما يُمَيَّز بين الحنطة والزؤان. وهي تخبرنا عن بطولات البشر، عن أُناس لا يسعون فقط للرفاهية، بل يقتربون من آلام إخوتهم ليثبّتوا التزامهم التضامنَ بين البشر، وتخبرنا عن الحياة التي تُوقَفُ على خدمة الآخرين، وعن سياسة الثقة بدلَ سياسة الادّعاءات والأحقاد. إنّها رايات تخفق في يدَي إنسانٍ من أفريقيا (مَنديلا) قضى ثلاثين سنةً من عمره في السجن وخرج مستعدًّا ليشدّ، مصافحًا، على أيدي سجّانيه، فيُتيح بذلكَ الحياةَ الجماعيّة لكلّ شعبه. إنّها الرايات التي تخفق في أيدي عدد كبير من النساء والرجال، في جميع قارّات أرضنا، وهم مستعدّون للصفح عن الإساءات والجراحات فيجعلوا الرجاء ممكنًا.

هؤلاء الأشخاص الذين يخدمون تلك المُثُل، ودافعهم تنمية الكيان أكثر منه تنميةُ الأموال، هم الذين يستطيعون بثَّ حياة جديدة في

الديمقراطيّات القديمة المتأرجحة بين الخمول والخيبة، كما يقدرون على خلق هويّات جماعيّة وحكوماتٍ نزيهة فعّالة في الديمقراطيّات الناشئة. إنّهم خير مَن يحسن تحقيق التنمية في جوّ من العدالة بالتزامهم السخيّ سبيلَ التخفيف من أعباء الفقر، ويرفع صوتهم عوضًا من الذين لا صوت لهم. إنّهم الذين يدرّبون التعاون على الخلافات التي تنشأ طبيعيًّا في الحياة الاجتماعيّة. إنّهم الأشخاص الذين يستطيعون الإفادة من الشموليّة المتنامية في العالم فيسخّروا الطاقات الضخمة، التي تتوافر في وسائل التواصل الحديثة، ليكوّنوا جماعةً أكملَ إنسانيّةً.

ومن هنا نفضي إلى ما هو دورنا العمليّ ومواجهتنا التحدّيات.

٥ ـ التحدّيات التي تواجه إنسان اليوم

من المفيد التمييز بين ما هي تحدّيات الأفراد وتحدّيات المجتمعات.

أ ـ التحدّيات في مواجهة الأفراد

نتساءل، نحن ذوو الرغبات الحسنة، ماذا يمكننا القيام به إذ نقف عند منعطف في تاريخ البشريّة؟ كيف السبيل إلى قراءة علامات الأزمنة لنكون على مستوى الفُرَص والتحدّيات التي تواجهنا؟

من الواضح أنّ المهمّات والتحدّيات التي ذكرناها تعني في الدرجة الأولى أصحاب المسؤوليّات الكبرى في الدولة والمؤسّسات الاقتصاديّة والمنظّمات الاجتماعيّة. لا شكّ أنّ هناك تحدّيات تقف لهم بالمرصاد، كالنضال ضدّ الفقر، والجهاد في سبيل حسن الأداء السياسيّ، والتعاون في المجتمع، واحترام الطبيعة. ولكن، في ما يخصّنا نحن، ما هي مهمّتنا؟ ما هي مهمّة الآخرين الذين ليسوا في مناصب مَن ذكرناهم؟

لا شكّ أنّ أعظم تجربة تعترضنا عندما نعرف أنّ أمامنا تحدّيات خطيرة ونسمع مَن يدعونا إلى أن نكون في مستوى المهمّة، أن نقول: «ما قد أفعله هو دون أهمّيّة تُذكر. فالمهامّ تعود إلى المهمّين، مَن لهم

مسؤوليّات في المجتمع، والتحدّيات هي للقادة وليست لي أنا الفلاّح، أنا الموظّف في مكتب، أنا أمينة السرّ. وجهودي لن تبدّل شيئًا، فقد تكون مهمّةً إذا ما قيست بشخصي، ولكنّ المجتمع لن يجني منها شَرْوَى نقير، أيًّا كان الهدف الذي أتوخّاه».

فبهذه المناسبة أودّ أن أبدي ملاحظتين. أولاهما أنّنا نعيش في عالم يبدو أنّه في غاية القوّة بتبدّلاته التكنولوجيّة، ومساراته السياسيّة الخطيرة، ونموّه الملحوظ، وشموله المطّرد، إلاّ أنّه أيضًا، كما سبق أن قلناه غيرَ مرّة، عالم مرتبط أكثر فأكثر بالأشخاص وعلاقاتهم. وقد برهنت الخبرة، في مناسبات عديدة، أنّ أفرادًا أو مجموعات صغيرة من الأشخاص يتمتّعون بنظرة واضحة إلى رسالتهم، ويحسنون استعمال الطاقات الجبّارة المتوفّرة في وسائل الإعلام والتواصل، لقادرون على التأثير في الأوضاع الراهنة، أو أقلّه على إيصال رسالتهم، بقوّة وبما يناسب الأحوال، إلى الملايين من الناس الآخرين. فهل ندرك ما هي الوسائل التي يضعها العالم في متناولنا لتكثير وزناتنا في مضمار الحياة اليوميّة؟ وهل نستعمل، لخدمة مُثُلنا «ورؤيانا»، أنجع الوسائل المتاحة لنا؟

ولكن ثمّة ملاحظة ثانية، وإخالها تذهب إلى ما هو أبعد:

فما هو مقياس فعّاليّتنا؟ هل مسؤوليّة النائب في مجلس الأمّة جسيمة، ومسؤوليّة أمينة السرّ صغيرة؟ هل مسؤوليّةِ الموظّف في المصرف ليست بذات شأن، ومسؤوليّة عضو مجلس النقابة شأنها خطير؟ هل هذا تعريفنا ما هو كبير وما هو صغير؟

لقد شدّدنا على أنّ مستقبل البشريّة يزداد ارتباطًا يومًا بعد يوم بما يمثّله الإنسانُ الفرد، ونوعيّةُ العلاقات بين الناس، وبينهم وبين الطبيعة. ومن هذا المنطلق نحن أمام دعوة موجّهة إلى الجميع، لا إلى بعض الأفراد فقط. فنوعيّة الحياة الديمقراطيّة ليست منوطةً بالقوانين التي يسنّها النائب في البرلمان وحسب، بل بما يُظهره الموظّف في الدوائر العامّة من نزاهة ولطافة لدى قيامه بمهامّه. ونوعيّة عمليّة الإنتاج ليست مرتبطةً بالبرنامج

الذي يحقّقه كبار الكوادر وحسب، ولكن أساسيًّا بالتجديد الناتج ممّا يقوم به العمّال من عمل مشترك. فحصيلة أعمالنا مرهونة بعمل كلّ واحد منّا.

وإن تناولنا المسألة من وجهةِ نظرٍ أقربَ إلى جوهر الأمور، فيكفي أن نلاحظ عمل الله في التاريخ لنكتشف أنّه، في مفهوم المسيحيّة، لا قيمة البتّة للتميز بين المسؤوليّات الكبرى والصغرى، وهذا التميز هو الحجّة التي يلجأ إليها غالبيّةُ المتهرّبين من القيام بواجباتهم تجاه التاريخ ونداءاته. أمّا نحن فسيّان عندنا المسؤوليّات التي يبدو أنّها كبيرة أو صغيرة. وهذا ما تعلّمناه من مريم العذراء. ففي ذات يوم من أيّام زمانها، وفي قريتها الصغيرة، قالت «نعم»، كلمةً لم يسمعها إلاّ شخص واحد. وكان عملها في ظاهره تافهًا عاديًّا. ولكن، بعد انقضاء ألفَي سنة، لا أحد يذكر الملوك أو أصحاب المناصب التي بدت في زمانهم خطيرة، في حين لا يزال ملايين البشر، حتّى اليوم، وبفضل هذه النِعَم، يبدّلون حياتهم ومجراها.

ثمّ، على افتراض أنّنا لم نُدرك حتّى الساعة أنّه ليس هناك من مسؤوليّات جسيمة أو وضيعة، فلنا في مَثَل يسوع بن مريم أبلغ حجّة: لقد كان نجّارًا، من عامّة الناس، ولم نعرف من أخبار حياته إلاّ ما جرى له في السنوات الثلاث الأخيرة من مجموع سنيه الثلاث والثلاثين. إلاّ أنّنا نعرف في المقابل أنّه لم يقم بأعماله الخلاصيّة في الأعوام الثلاثة الأخيرة وحدها، بل طوال بقيّة ما سبقها، أي أنّه في حين كان يلعب مع أطفال قريته، أو يعالج الخشب مع يوسف، أو يحيا حياته في العائلة أو الجماعة أو القرية، كان يخلّص البشر، وإذ كان يقوم بأعمالٍ تبدو وضيعة، كان يقوم بأعظم عمل عرفته الإنسانيّة. فلا شكّ أنّ أمامنا هنا إشارات تدعونا إلى مراجعة طريقتنا في تقويم ما هو كبير أو صغير.

- أضف إلى ذلك أنّه لمّا اختار الناصريّ تلاميذه، اصطفاهم من بين صغار هذا العالم، «ذوي المسؤوليّات الصغيرة». كان بوسعه أن ينوِّع مستوى رفاقه هؤلاء، ولكنّه آثر أن يكونوا جميعًا ممّن لم يتحمّل إلاّ المسؤوليّات المحدودة لئلاّ يستطيع أحدهم التهرُّب، فجميعهم سواسية.

ويقيني أنّه، والحالة هذه، لا يجوز لنا التخوّف من الالتزام والاختباء وراء قولنا: مساهمتي غير ذات شأن! على كلٍّ منّا تحمُّل مسؤوليّاته ساعة تتّضح له، فجميعها مهمّ إذا ما ثبت لنا أنّها من وحي الله.

ب ـ التحدّيات في مواجهة المجموعات

تواجه المجموعات تحدّيات شبيهة بالتي تواجه الأفراد. ولكن يتوجّب على المجموعات أن تتحلّى خاصّةً بحاسّة التميز. من أهمّ ما خلّفه لنا القدّيس إغناطيوس في رياضاته الروحيّة، تشديده على التميز في كلّ شيء. فما من عمل جادّ ما لم يسبقه ويواكبه ويتبعه الموازنة بين الأمور واستشعار ما هو الأفضل للخدمة الفضلى. ولا شكّ أنّ كلّ مؤسّسة علمانيّة تلجأ إلى هذا التميز وإلاّ خبطت في سُبُلها خبطَ عشواء، بيد أنّ التميز في ضوء الروح وسعيًا لما يخدم مجدًا لله أعظم، هو أشدُّ فعّاليّةً وأضمن في ما يخصّ دوافعه ونتائجه.

وهناك تحدّ آخر ينتظر الجماعات، لاسيّما المسيحيّة منها، وهو أن تكون على بيّنة من هويّتها الخاصّة وأمينةً لها. فالخطر الذي يتهدّد الكثير من جماعاتنا هو ابتعادنا عن اختصاصها وروحيّتها الخاصّة. على كلّ جماعة أن تقوم بدورها التي من أجله دُعِيَت، دون الضياع في ساحاتٍ لا قِبَل لها بها. فالمطلوب أن يكون كلُّ واحدٍ في مكانه، على أمل أن يكون في كلّ مكانٍ واحدٌ.

* * * * *

وفي الختام يحقّ لنا أن نوجز مرّة أخيرة ما ردّدناه: في مواجهة عالمٍ يسير نحو المزيد من الشموليّة، لا بدّ من تذكيره بأنّه لا مناص له من احترام الفرد وقيمه، الفرد ورسالته، الفرد في مجانسته الأفراد الآخرين، ومجانسته الطبيعة التي وَهَبنا الله إيّاها، الفرد الذي يكتشف ما في وجوده وتاريخه وتاريخ البشريّة من معنًى عميق.

(ترجمة الأب كميل حشيمه)